بريكس نموذج للإقليميّة الجَدِيدة لإعادة تشكيل النِظام الدولي

سرى ثامر هادي[1]

مقدمة

على العكس من مرحلة الحَرب الباردة التي سادت فيها الترتيبات الإقليميّة الثنائية تحت مظلّة إحدى الكتلتين الشرقية أو الغربية، فبعد غياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدوليّة، بزغت ترتيبات جَدِيدة عَكَست طبيعة المرحلة التي يمرّ بها النِظام الدوليّ، وتصاعدت نبرة الأصوات المُنادية بحرية التجارة والاقتصاد مع مطلع القرن الحادي والعشرين، تزامنا مع ترسخ العولمة في الميادين كافة. إزاء ذلك ظهر عدد من التراتيب والتكتلات الاقتصادية والتجارية بوصفها منظومات للتعاون الاقتصادي، في إطار مساعي القوى الاقتصادية الفاعلة، لإيجاد المجالات الحيوية لتجارتها وموازنة التكتلات الاقتصادية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء أبرز هذه الترتيبات وأحدثها (BRICS) التي تمثل ظاهرة من مظاهر الإقليميّة الجَدِيدة، نظرا لقدرتها على ضمان مصالحها الاقتصادية وفاعلية دورها في التطورات الاقتصادية الإقليميّة.

برز تكتل (BRICS) بصيغة تجمّع أقرب إلى (التكتل الاقتصادي الجَدِيد) عام 2001، وضم حينها ثلاث دول هي (روسيا الاتحاديّة والصين والهند) عُرف باسم (ريك RIC) ثُم انضمّت إليه البرازيل بعد الأزمة الماليّة العالميّة في أيلول 2008، وأصبح يُعرف بالـ (بريك BRIC) للأحرف الأولى من الدول المنضوية

(1) مدرس مساعد في قسم القانون- كلية الإسراء الجامعة الأهلية/ بغداد- العراق.

تحته[2]، ثم التحقت جنوب إفريقيا بهذا التكتل عام 2010، لتكتمل التسمية وتكون (BRICS)، اختصارا للحروف الأولى مِن أسماء الدول الخمس الأعضاء باللغة الإنكليزية (Brazil, Russia, India, China and South Africa)، وهي مجموعة اقتصادية، تسمى رسميا باتّحاد الاقتصاديات الوطنية الناشئة، نشأت في خضم الحاجة إلى تكامل اقتصادي إقليميّ جَدِيد، حين كانت الأزمة الماليّة العالميّة عام 2008، أبرز العوامل التي أسهمت في نشأتها لما خلفته الأزمة مِن أضرار على اقتصادات الدول الناشئة، فضلاً عن رغبة الدول أعضاء التكتل في تجسيد ظاهرة الإقليميّة الجَدِيدة (The New Regionalism /La Nouveau Regionalisme) عبر إستراتيجياتها، هذا المفهوم الذي لا يركز على التجاور الجغرافي، والتشابه الثقافي، كأساس لبناء التنظيم الإقليمي كما كان سابقا، بل ينصرف إلى تشابه المصالح بين الدول، ممّا يعني إمكان إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا، وغير مُتشابهة ثقافيا أو إيديولوجيا[3]، (تُنظر خارطة رقم 1)، فهو مِن المفاهيم التحليلية الحديثة نسبيا التي تستند أساسا على التمييز بين كل ما هو جزئي لدراسة وتحليل مستوى وكثافة التَفَاعُلات الدوليّة بين عناصر أيّ منظومة إقليميّة تجمع عددا مِن الدول[4]، سواء في إقليم جغرافي معين أو خارج نطاق هذا الإقليم الجغرافي. لذا لا غرابة في أن ينصرف مفهوم الإقليميّة الجَدِيدة إلى منطقة جغرافية محددة بالذات لا تجعل مِن الانتماء الجغرافي شرطا لعضويتها مِن الانضمام لترتيبات وتكتلات إقليميّة جَدِيدة، فهو مفهوم ذو مغزى سياسي واقتصادي وجيوبوليتيكي في نشأته واستعماله مِن جانب قوى خارجية[5].

(2) سعد محيو، روسيا والربيع العربي: الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد (405)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2012، ص117.

(3) محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدوليّ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص258.

(4) عبد الخالق عبد الله كاظم، النِظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدوليّة، العدد (144)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجيّة، القاهرة، أيلول 1993، ص27.

(5) صالح محمود القاسم، الديمقراطية والحَرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، أبو ظبي، 1999، ص18.

خارطة رقم (1): مجموعة دول تكتل (BRICS)

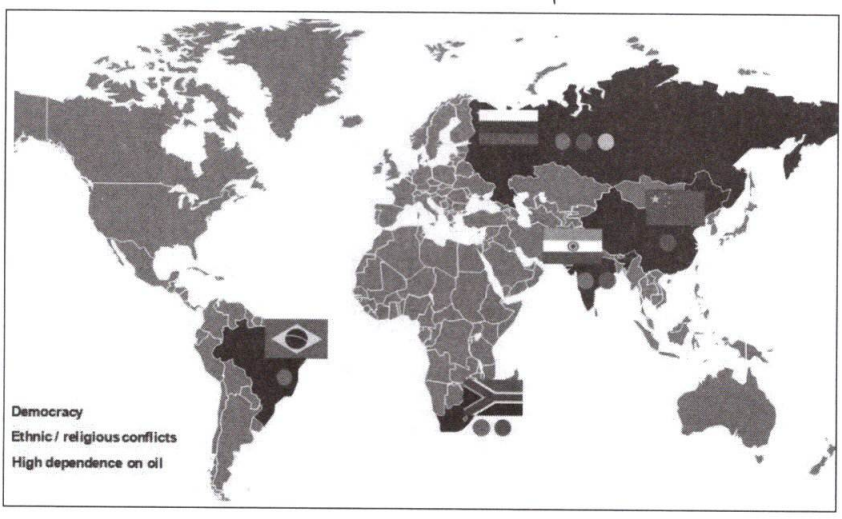

المصدر: حسن سعد عبد الحميد، التهديد الاقتصادي للهيمنة الأمريكية «تكتل مجموعة دول الـBRICS أنموذجا، المركز الديمقراطي العربي، 7 تشرين الثاني 2015، على الرابط الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=**22038**

باتت الضرورة تُحتم علينا دراسة مجموعة أو تجمع أو تكتل (BRICS) الصاعد على صعيد العلاقات الدوليّة، كأحد التكتلات الإقليميّة الجَدِيدة، فمن الناحية السياسية، هو أول تكتل غير غربي يهدف إلى التعاون السياسي بين أعضائه ومواجهة الهيمنة الأمريكية، ويرى أعضاؤه أنّ المجموعة وسيلة لإخبار الولايات المتحدة الأمريكية أنّ أكبر الدول النامية لها خياراتها، وأنه ليس كل الطرق تقود إلى واشنطن.

أمّا من الناحية الاقتصادية، يهدف التكتل إلى إنشاء مؤسسة مالية، ولا يخفى أنّ أهميته تكمن في ترجمة النمو الاقتصادي والتجاري لأعضائه في المجتمع الدوليّ، على أنّ السياق الاقتصادي الذي يمر به المجتمع الدوليّ مع مطلع القرن الحادي والعشرين يجعل تناول هذا التكتل كظاهرة من ظواهر الإقليميّة الجَدِيدة، ضرورة علمية لإثراء البحث العلمي.

إنّ مختلف هذه المعطيات يفرض تجاوز ما قدمته الدراسات التقليدية من تعريفات وتصنيفات واعتماد مقاربة تحليلية تتناسب مع الوضع الانتقالي في

النِظام الدوليّ، وذلك دون التخلي كليا عن المقاربات التقليدية كالمقاربة البنيوية، والمقاربة الوظيفية، ولذلك سوف لن نهمل المقاربة التحليلية، التي إضافة إلى المساهمات التي تميّزت بها في تحليل دور الفاعلين السياسيين من وجهة نظر تجريبية وواقعية، فإنها تتناسب مع طبيعة دراستنا لتكتل (BRICS) كأحد نماذج الإقليميّة الجَدِيدة.

انطلاقا من مختلف هذه الأفكار التمهيدية فإن الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عنها في إطار هذه المساهمة تتمحور حول السؤال التالي:

كيف يُمثل (BRICS) مشروع الإقليميّة الجَدِيدة دافعا لأعضائها للتعاون من أجل التمكّن اقتصاديا ومواجهة الهيمنة الأمريكية وتهيئة الساحة الدوليّة لتأدية أدوار جَدِيدة لكل عضو من أعضاء التكتل يتناسب مع ما يطمح إليه؟

وعيا منّا بأنّ تشكّل المشهد السياسي الدوليّ لا يمكن أن يقتصر على عامل بذاته أو تكتّل معين، فإننا سوف نحاول في مرحلة أولى التطرق إلى مكونات البُنية الأساسية لتكتل (BRICS) عن طريق تسليط الضوء على أهداف التكتل وآلية عمله في الجزء الأول، ثم نسعى في مرحلة ثانية إلى دراسة مُقومات قوة التكتل ومحددات وتحديّات دوره في النظام الدوليّ واستشراف آفاقه على المدى القريب في ضوء ما تفرزه تجاذبات المرحلة الراهنة في الجزء الثاني.

الجزء الأول

مكوّنات البُنية الأساسية لإقليميّة BRICS

إنّ التجسيد الفعلي لفكرة تكتل (BRICS) جاءت بعد الأزمة الماليّة العالميّة لعام 2008، التي عصفت بالكثير من الاقتصاديات المتقدمة، لذا أجمع قادة الدول الأربعة في القمة الأولى للتكتل والتي عُقدت في روسيا الاتحاديّة عام 2009، على ضرورة تأسيس نظام عالميّ متوازن وتعزيز التعاون والتنسيق في كافة المجالات في مقدمتها المجال الاقتصادي، وإرساء (نظام عالميّ جَدِيد)، استنادا لمجموعة مبادئ وانطلاقا من جملة أهداف لخدمة مصالح العالم النامي متجسدا بإبراز احترام سيادة كل دولة، والمساواة في حق كل دولة في إدارة النظام الدوليّ.

الفقرة الأولى: أهداف إقليميّة (BRICS)

تتجه إقليميّة (BRICS) كتكتّل سياسي- اقتصادي إلى تحقيق أهداف إستراتيجيّة بعيدة المدى، نظرا لكبر حجم دولها ولمدى التوجه الذي تسعى إليه، وهو تغيير النِظام الدوليّ الحالي الذي يتسم بأنه نظام أحادي القطبية إلى نظام دولي جديد تؤدي فيه التكتلات الإقليميّة الجَدِيدة وفي مقدمتها (BRICS) دورا واضحا على الساحة الدوليّة سياسيا واقتصاديا، عن طريق تعميق المصالح والتعاون بين الدول أعضاء التكتل من جهة والدول الصاعدة من جهة أخرى، كما يرنو التكتل إلى تحقيق الأهداف الآتية[6]:

1. بناء نظام عالميّ جَديد يتسم بالتوازن والتنسيق في القضايا التي تخص الدول الأعضاء وتبني مواقف موحدة صوب العديد من القضايا الدوليّة.

2. الحصول على دورٍ ريادِيّ في إدارة الاقتصاد العالميّ إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق الماليّة الدوليّة الكُبرى، كما تحرص على الدفع باتجاه إدخال إصلاحات في مجموعة البنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ.

3. تعزيز التعاون الاقتصاديّ والثقافيّ فيما بين الدول الأعضاء لتحقيق مصالحها المُشتركة أبرزها تشكيل نظام اقتصادي متعدد الأقطاب قوي له القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية العالميّة.

4. محاولة استغلال الطاقات الاقتصادية لدول التكتل في البحث عن نفوذ متزايد في القضايا السياسية الدوليّة.

5. تحقيق مهمة تدويل العملات المحلّية للدول الأعضاء، لذلك فإن تدعيم التعاون النقدي بمختلف المستويات يمثل حاجة مشتركة ملحة بين دول المجموعة لتدويل عملاتها.

---

(6) علي مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، ورقة بحثية، النافذة الأكاديمية، 2017، على الرابط الإلكتروني:/http://www.academia.edu/34603635، كذلك يُنظر: مجموعة بريكس، موسوعة الجزيرة، 30 أذار 2012، على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.nrt/encyclopedia/organizationsandstructures/2012/3/30/
وأيضا: قاسمي عبد السميع، مجموعة البريكس: القوة الصاعدة في العلاقات الدوليّة، تقارير نون بوست، 21/ 03/ 2018، على الرابط الإلكتروني:/https://www.noonpost.com/content/22569

6. السعي لتحقيق الرخاء والاستقرار والأمن الغذائي في العالم عن طريق التنمية المستدامة ومواجهة الفقر.

7. تحقيق أهداف الألفية في الدول النامية.

8. محاربة الإرهاب.

9. استعمال الطاقة المتجددة والاستعمال السلميّ للطاقة النووية.

تمّ ترجمة هذهِ الأهداف في زيادة وتيرة التعاون التقني والاقتصادي. إذ تسعى دول (BRICS) إلى إنشاء كابل إنترنيت خاص بها لتفادي عمليات التجسس الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر، كما تسعى إلى خفض التعاملات الدولارية بين الدول الخمس وإنشاء عدة مؤسسات اقتصاديّة مثل (البنك الجَدِيد للتنمية)، -الذي سنعرج على تفصيله لاحقا- لتعزيز وتنسيق التعاون بين دول المجموعة وتقوية عصبها الاقتصاديّ على الصعيد الدوليّ [7]، ترسيخا للمبادئ التي يقوم عليها التكتل. إذ يُعدّ تكتل (BRICS) مظهرا من مظاهر التحولات الإقليميّة الجَدِيدة في بنية النظام الدوليّ من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، وهو بذلك عبارة عن نهج متعدد الأقطاب وإستراتيجيّة للتعايش، متضمنة أربعة مبادئ أساسية، هي [8]:

1. الاحترام المتبادل لسيادة الدول وأراضيها.

2. عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلّا وفق قواعد ومعايير متفق عليها وفي إطار متعدد الأطراف.

3. تعزيز المساواة القانونية بين دول العالم.

4. تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول، ودعم مسارات التنمية الوطنية.

استنادا إلى الأهداف والمبادئ آنفة الذكر، تُعد إقليميّة (BRICS) إحدى الأدوات التي يمكن عن طريقها مواجهة الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدوليّة الحالية، على الرغم من وجود اختلاف بين دول التكتل في تحديد

(7) قاسمي عبد السميع، مصدر سبق ذكره.

(8) أحمد عبد العليم، عرض مُوجز لكتاب: (بريكس والتعايش... رؤية بديلة للنظام العالميّ، الصادر عن مؤسسة Routledgge، 2015)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 1 أكتوبر 2015، على الرابط الإلكتروني: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/599/

الأولويات فيما يتعلق بالمبادئ الأربعة الرئيسة المذكورة أعلاه، مما يحتم على هذه الدول تقليل فجوة الاختلاف بغية الوصول إلى رأي مشترك وتحويل تلك المبادئ إلى ممارسات فعليّة في السياسة الخارجية لهذهِ الدول بشكل يعكس وحدة الموقف لتكتُل (BRICS)[9].

الفقرة الثانية: آلية عمل إقليميّة BRICS

لا يقتصر التعاون بين دول التكتل على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تجاوز ذلك إلى الجانب السياسي قصد تدعيم منافعه وزيادة تأثيره في النسق الدوليّ، إذ أظهرت العديد من القضايا السياسية درجة التنسيق داخل هذا الكيان، تُرجمت في سلسلة من القمم عُقدت على مرّ سنين تأسيسها التي تُعدّ الآلية العملية لإقليميّة (BRICS)، ويمكن إدراجها كالآتي:

1. قمة يكاترينبورغ- روسيا الاتحادية، حزيران 2009، أكدت تلك القمة على ضرورة التحول إلى نظام دولي أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة يقوم على الاحترام المتبادل بين الدول وحماية مصالحها، وما يعنيه ذلك من ضرورة إصلاح منظومة عمل المؤسسات الماليّة العالميّة[10].

2. قمة برازيليا- البرازيل، نيسان 2010، أكدت تلك القمة في إعلانها المُشترك على أهمية إنشاء نظام عالميّ جديد يراعي التحولات الكبيرة التي حدثت في العالم على أن تلعب الأمم المتحدة دورا محوريا في هذا النِظام الذي يتيح فرصة أكبر للدول الصاعدة والنامية على المشاركة الفعالة في القضايا العالميّة[11].

3. قمة سانيا- الصين، نيسان 2011، أكد الإعلان المُشترك لهذه القمة على أن التكتل يضمّ ما يُقارب من (3) مليار نسمة، مما يجعله أكبر التكتلات على الإطلاق والذي يعني بدوره أن التكتل سوف يؤدي دورا فعّالاً في خدمة البشرية عن طريق تحقيق العيش في عالم أكثر مساواة وعدالة، كما أبرز الإعلان دور التكتل والدول الأخرى الصاعدة في تحقيق الأمن والسلم والاستقرار العالميّ.

(9) أحمد عبد العليم، مصدر سبق ذكره.
(10) مجموعة بريكس، مصدر سبق ذكره.
(11) المصدر نفسه.

وكذلك النمو الاقتصادي للعالم. كما أكد الإعلان على دعم التكتل للتكتلات الإقليميّة لما يمثله ذلك من إحداث توازن في النِظام العالميّ، وضرورة أن يكون للدول الصاعدة قوة تصويتية أكبر في المنظمات الماليّة العالميّة[12].

4. قمة نيودلهي- الهند، آذار 2012، أشاد إعلان هذه القمة على قدرة دول التكتل في التعافي من تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة، وأكّد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الاضطرابات في تحركات رؤوس الأموال العابرة للدول بشكل يتسبب في أزمات مالية تهدد استقرار النِظام الماليّ العالميّ[13].

5. قمة دربان- جنوب إفريقيا، آذار 2013، لقد خصصت تلك القمة لدعم الشراكة بين تكتل (BRICS) ودول القارة الإفريقية في إطار من الشراكة التي تدعم التنمية والدمج والتصنيع في تلك الدول، وقد أعرب الإعلان عن توجه التكتل للتوسع في التعاون والدعم للدول غير الأعضاء فيه. إلى جانب دعم التكتلات الإقليميّة في الدول النامية وتفعيل دورها لتحقيق الاستقرار في إطارها[14].

6. قمة فورتالزا- البرازيل، تموز 2014، لقد تم تحديد النمو الاستيعابي واستدامته ووضع حلول للتحديّات التي تواجه تحقيقه كمحور للمناقشات في هذه القمة. وأكّد إعلان القمة على أنّ انفتاح التكتل على الدول الأخرى أصبح من التوجهات الرئيسة له، وفتح أُطر التعاون مع دول أمريكا الجنوبية، واتخاذ إجراءات لتعميق البُعد المؤسسي للتكتل، وتمّ توجيه الجهات المعنية بالإحصاءات ووزارات التعليم والصحة لصياغة مؤشرات اجتماعية موحدة، كما تمّ الاتفاق على تدشين بنك التنمية الجَدِيد (New Development Bank) بهدف تعبئة الموارد الماليّة لمشروعات البُنية الأساسية والمشروعات التنموية[15].

7. قمة أوفا- روسيا الاتحادية، تموز 2015، اتخذت تلك القمة محور الشراكة لدول التكتل كعامل محوري للتطورات العالميّة، كما أكد الإعلان على ما

(12) مجموعة بريكس، مصدر سبق ذكره.

(13) على دول «بريكس» اتخاذ خطوات ملموسة لمساعدة الشعب السوري، Human Rights Watch، 26 آذار 2013، على الرابط الإلكتروني:
https: / /www.hrw.org/ar/news/2013/03/26/249158

(14) المصدر نفسه.

(15) مجموعة «بريكس» للدول الناشئة مستعدة لتأسيس مصرفها الدوليّ الخاص، France 24، 09/ 07/ 2014، على الرابط الإلكتروني:-https://www.france24.com/ar/20140709

جاء بالقمم السابقة بخصوص مجموعة الدول العشرين ومنظمة التجارة العالميّة وصندوق النقد الدوليّ، كما أسفرت عن عدّة قرارات تَرجمت الموقف المُشترك لدول (BRICS) إزاء العديد من القضايا السياسية الدوليّة، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب، إذ دعت المجموعة إلى توحيد الجهود الدوليّة لمحاربة الإرهاب في إطار الإستراتيجيّة الدوليّة لمكافحة الإرهاب، وفقا لقرارات صادرة من مجلس الأمن، وانتقدت بطريقة غير مباشرة التحالف الذي كانت تقوده الولايات المتحدة ضد ما يُسمى تنظيم (داعش)، إضافة إلى مواقف مُشتركة تمّ التعبير عنها في إطار القمة، منها كيفية تسوية الأزمات الدوليّة كالملف السوري والملف النووي الإيراني، وغيرها من القضايا السياسية التي تشغل الرأي العام الدوليّ [16].

8. قمة غوا- الهند، تشرين الأول 2016، لقد اتخذت تلك القمة توجّها يستند على خمسة أبعاد رئيسية وهي: البناء المؤسسي لتعميق وتحفيز التعاون بين دول التكتل، تنفيذ القرارات التي تمّ اتخاذها في القمم السابقة، دمج آليات التعاون الحالية، التوصل إلى آليات جديدة للتعاون، استمرارية آليات التعاون الحالية. بالإضافة إلى التأكيد على تشكيل نظام عالميّ جديد وإصلاح المؤسسات الدوليّة وخاصة الماليّة [17].

9. قمة شيامين- الصين، أيلول 2017، لقد اختارت تلك القمة لأعمالها محور الشراكة لمستقبل أفضل، وأكد الإعلان على ضرورة تحفيز الاستثمارات في الدول النامية وفتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والعلمي معها ودعم الصناعة والاختراع والتعليم والتكنولوجيا بها [18].

10. قمة جوهانسبيرغ- جنوب إفريقيا، تموز 2018، مواجهة النزعة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية في النِظام الدوليّ، النمو الاقتصادي لدول (BRICS)، الحوكمة العالميّة، والتنمية المستدامة، التعاون جنوب- جنوب، النزاعات المسلحة في شرق المتوسط، الأمن السيبراني لدول التكتل [19].

---

(16) المصدر نفسه، وكذلك يُنظر: قاسمي عبد السميع، مصدر سبق ذكره.

(17) محمد أبو المجد، قمة بريكس 2016.. الشرق يتكتل بالاقتصاد لمواجهة هيمنة الغرب، الصين بالعربي، 18 تشرين الأول 2016، على الرابط الإلكتروني: http://chinabelaraby.com/4

(18) مجموعة بريكس، مصدر سبق ذكره.

(19) أميرة أحمد حرزلي، قمة البريكس 2018 والتحديات العالميّة الراهنة، المركز الديمقراطي العربي، 29 تموز 2018، على الرابط الإلكتروني: https://www.democraticac.de/?p=55450

11. قمة تشرين الأول 2020، كان من المقرر أن تستضيف روسيا الاتحاديّة أعمال هذهِ القمة، لكن بسبب تفشي فيروس (Covid- 19) تمت الجلسة بتاريخ 17 تشرين الثاني 2020، افتراضيا عبر تقنية (Video Conference) برئاسة الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين Vladimir Putin)[20]، أهم ما جاء فيها التأكيد على ضرورة التعاون بهدف تعزيز القدرات الفردية والجماعية للتصدي المُشترك للتهديدات في كافة أرجاء العالم لاسيما جائحة (Covid- 19) وآثارها السلبية، وتبادل وجهات النظر في القضايا الدوليّة والإقليميّة الرئيسة، وإثراء حوار مكافحة الإرهاب، ودعم الأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ودعم الحفاظ على معاهدة حظر الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والتكسينية أو السامة، والتشديد على ضمان وسلامة أمن أنشطة الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، والعمل على صياغة حلول مشتركة وفعالة ومستدامة للتصدي للأزمة الحالية، وضمان تحقيق النمو الاقتصادي كوسيلة للمُضي قدما ودعم إستراتيجيّة الشراكة الاقتصادية لدول التجمع للمدة بين عامي 2021- 2025، فضلاً عن الإشادة بما حقّقه بنك التنمية الجَدِيد من منجزات، والترحيب بإنشاء قناة (BRICS) السريعة لأمن المعلومات[21].

عُدت إقليميّة (BRICS) من التجمعات الدوليّة التي لفتت الانتباه إليها في الآونة الأخيرة كتجمع فريد يعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية بعضويته، تُضفي اجتماعاتها السنوية طابعا رسميا على عمل التكتل، لاسيما تنوع القضايا التي تتناولها اجتماعات (BRICS)، وتعدّدها لتشمل التحديّات الدولية متمثلة في الإرهاب الدوليّ وتغيّر المناخ والغذاء وأمن الطاقة ومشاكل التنمية والأزمات الماليّة والاقتصادية كما سنفصلها في الجزء الثاني.

(20) عتاب منصور، قمة بريكس... البيان الختامي وبعض المداخلات، صحيفة قاسيون، العدد (993)، 23 تشرين الثاني 2020، ص18.

(21) النص الكامل لإعلان موسكو لقمة بريكس، 2020 / 11 / 18 ،CN، على الرابط الإلكتروني: http://arabic.news.cn/2020-11/18/c_139526406.htm

الجزء الثاني

آفاق إقليميّة (BRICS) في النظام الدوليّ

إنّ مُستقبل تكتل (BRICS) كمظهر من مظاهر الإقليميّة الجَدِيدة في النظام الدوليّ، يُحتم علينا الوقوف على عوامل القوة الإستراتيجيّة للتكتل في شتى المجالات، كإمكانات مُتاحة لهذا التكتل لمُواجهة التحديّات الداخلية والخارجية بشقيها الإقليمي والدوليّ التي تُعيق نجاح مشروعها الإستراتيجي الإقليمي الجَدِيد، هذهِ الظاهرة التي غدت تؤثر كثيرا في النِظَام الدوليّ وبنائه الهرمي وتوزيع القوة الإستراتيجيّة والمكانة والدور فيه. ليُسهل علينا فيما بعد وضع تقييم إستراتيجي يكاد يكون شاملاً لاستشراف الآفاق المُستقبلية لظاهرة الإقليميّة الجَدِيدة بأبعادها الإستراتيجيّة السياسية، الاقتصادية والأمنية- العسكرية.

الفقرة الأولى: مُقومات القوة الإستراتيجيّة لإقليميّة (BRICS)

إنّ الحديث عن نجاح إقليميّة (BRICS) في النظام الدوليّ، له ثمنهُ ومتطلباته بمعنى توافر مجموعة من العوامل والمُقومات التي تدعم هذا التكتل، وإن الإقرار بنجاح إقليميّة (BRICS) التي لم تكتمل حلقاتها بعد يحتاج إلى الوقوف عند هذهِ العوامل المادية المتوفرة أولا، لنتمكن من تعزيز الطروحات التي تؤيد نجاح التكتل ثانيا. وبناءً على ذلك يكون مستقبل إقليميّة (BRICS) مبنيّا على مجموعة من الأُسس، من ضمنها المُقدرات المتاحة للتكتل في الوضع الراهن ومدى استعداده لمواجهة المستقبل. هُنا يتوجب علينا الخوض في مُقومات إقليميّة (BRICS)، بشيء من التفصيل، عبر المحاور الآتية:

أولاً: المُقومات الديمغرافية

قد تبدو مجموعة (BRICS) للوهلة الأولى غير متجانسة ومرجع ذلك توزيعها الجغرافي المتفرق، كما أنّها لم تشكّل أيّ تحالفات سياسية أو اقتصادية، وعلى الرغم من هذا التباعد الجُغرافي بين دول التكتل، إلّا أنّ ذلك يُمكن أن يُمثل مصدر قوة التكتل التي يحتاجها لبلوغ التكامل، لذا لا يُمكن إغفال الأهمية

الجيوبوليتيكية[22] لكافة هذه الدول التي تحتل مواقع إستراتيجيّة في خريطة العالم، إذ إن روسيا الاتحادية بلد عملاق جغرافيا، غني بالموارد المعدنية والطاقوية ويتربع على قلب الأرض جيوسياسيا، وتُشكل البرازيل بمساحتها الزراعية العظيمة خزاناعالميّا للغذاء، كما لا يُخفى أن الصين العملاق الآسيوي هو ورشة العالم دون منازع، ويكفي الهند تحديا أنها قهرت الجوع بالتصدير، ويُعدّ اقتصاد جنوب أفريقيا هو الأكبر والأكثر تطورا بين كل الدول الأفريقية. إن هذه الاختلافات لا تُشكل دوافع للتبادل والتكامل الاقتصادي فحسب بل السياسي أيضا لوضع كل القدرات المتاحة في خدمة التنمية التي هي أصلا الأعلى في العالم خاصة أنّ هذه الدول تمتلك قاعدات صناعية وتكنولوجية ويدا عاملة ضخمة غير مكلفة وكذلك أكبر احتياطات الصرف بالعملة الصعبة[23]، فضلًا عن القوة الديموغرافية للتكتل بصورة عامة، حيث تقطن مجموعة دول (BRICS)، ما يُقارب (3) مليارات نسمة بنسبة (42.1٪) من إجمالي سكان الأرض، كما تتربع هذه الدول على مساحة (39.7) مليون كم^2 بنسبة (29.8٪) من مساحة اليابسة العالميّة[24].

ثانيا: المُقومات السياسية

لا يقتصر التعاون بين مجموعة دول (BRICS) على جانب بعينه، بل يمتد إلى عدة جوانب بما في ذلك الجانب السياسي، قصد تعزيز منافعها وزيادة تأثيرها في

(22) الجيوبوليتيكية: كمصطلح أو كلمة بمفهومها الألماني الدولة والسياسة (سياسة الأرض) أو الكرة الأرضية. وكلمة جيوبوليتيك باللغة الألمانية (Geopolitik) مكونة من مقطعين (Geo) بمعنى الأرض و(politik) تعني السياسة. وإلى جانب هذا المعنى الحرفي للجيوبوليتيك، فالمعنى العلمي لها هو السياسة الجغرافية أو سياسة المكان كما تسمى. ويقوم جوهر أو أساس الجيوبوليتيك أو الجيوبوليتيكا على تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي. يُنظر: محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط (2)، 1979، ص65، وكذلك: محمد أزهر سعيد السماك،الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط(1)، 2011، ص35.

(23) يونسي وليد، دور القوة الصاعدة (BRICS) وتأثيرها في النسق الدوليّ، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي، 28 كانون الثاني 2017، على الرابط الإلكتروني: https://www.democraticac.de/?p=43001

(24) قاسمي عبد السميع، مصدر سبق ذكره.

النسق الدوليّ، إذ أظهرت العديد من القضايا السياسية درجة التنسيق داخل هذا الكيان على غرار الأزمة السورية حين وقفت الصين مرارا بجانب روسيا الاتحاديّة ضد الولايات المتحدة الأمريكية واستعملت أمامها حق النقض (VETO) عدة مرات[25]، ويرجع ذلك إلى أنّ الأكثر أهمية بالنسبة إلى دول المجموعة أنهم لا يعتبرونها ذات هدف اقتصادي بحت وإنما لإعادة تشكيل النسق الدوليّ، لأنها تبعث برسالة للولايات المتحدة الأمريكية مفادها أن الدول الصاعدة لها خياراتها في النسق الدوليّ، وانتهى زمن الأحادية والهيمنة الأمريكية وحان الأوان للتوجه نحو نسق دولي متعدد الأقطاب[26]، وهي بذلك تسعى لفرض أمر واقع دولي جديد، عبر تعزيز نسبي لموقعها التفاوضي على ساحة صنع القرار السياسي والاقتصادي الدوليّ[27]، لاسيما أنّ (البرازيل والهند وجنوب إفريقيا) لها مطامح في العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وبهذا يضم التكتل دولتين لهما مقعد دائم في مجلس الأمن والثلاثة أيضا أعضاء غير دائمين، ويُعد المُحرك الأساسي للاقتصاد العالميّ[28]، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى البيان المُشترك الصادر عن رؤساء دول مجموعة (BRICS) في ختام اجتماعها في 15 نيسان 2010، في مدينة (برازيليا)، الذي أكد ضرورة بناء نظام عالميّ جديد أكثر ديمقراطية وعدالة[29].

ثالثا: المُقومات الاقتصادية

إنّ مُقومات القوة لدى إقليميّة (BRICS) تتمثل فيما تمتلكه من قدرات وإمكانيّات اقتصادية وثروات بصفة أساسية، فهي تحوز خُمس الناتج القومي العالميّ، عبر ما حققته دولها من وتيرة نمو سريعة وعدم تصدع اقتصاديات هذه الدول لا في ظل الأزمة الماليّة عام 2008، ولا إبان الأزمة الاقتصادية في ظل

(25) المصدر نفسه.

(26) يونسي وليد، مصدر سبق ذكره.

(27) وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجَدِيدة: تحولات موازين القوى في النِظام الدوليّ، مجلة السياسة الدوليّة، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كانون الثاني 2012، ص84.

(28) سعد محيو، مصدر سبق ذكره، ص117.

(29) جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجَدِيد، مجلة السياسة الدوليّة، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، كانون الثاني 2012، ص68.

جائحة (Covid-19) عام 2020 [30]، كما تحتل اقتصاديات دول (BRICS) مراتب متقدمة على الصعيد العالميّ على النحو الآتي: الصين الثانية عالميّا، الهند الخامسة عالميّا، البرازيل التاسعة عالميّا، وجاءت روسيا الاتحاديّة في المرتبة الثانية عشرة عالميّا، ماعدا جنوب إفريقيا التي جاءت في المرتبة (38) عالميّا [31]، لذلك تُظهر توقعات الخبراء طويلة الأجل أنّ (BRICS) ستُسهم بما يُقارب (50٪) من أسواق الأسهم العالميّة بحلول عام 2050، وسيتجاوز ناتجها المحلّي الكلي مجتمعةً مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية آفاق عام 2030، لما تحوزه دول التكتل من موارد متعددة تحقق لـ (BRICS) تكاملاً في عدة مجالات حيوية كالموارد الأولية والطاقة التي يبلغ حجم إنتاجها في دول (BRICS) ما قدره (40.2٪) من الحجم العالميّ [32]، وهي بذلك تؤدي دورا مهمّا ومتناميا على الساحة الدوليّة، والسبب ليس كبر مساحتها وعدد سكانها فقط، وإنما بسبب نفوذها المتزايد على المستوى الاقتصادي، والتعاون التجاري، والسياسة العالميّة.

لذلك، تعهدت الدول الخمس بدعم إصلاح وتحسين النِظام النقدي العالميّ، من أجل إنشاء نظام احتياطي عالميّ مستقر وموثوق به، وكخطوة متقدمة اتفقت البنوك في الدول الخمس على تعزيز التعاون في توسيع استعمال العملات المحلية بدلاً من الدولار الأمريكي في التسويات [33]. أثمرت عن هذهِ الخطوة خطوات عملية ملموسة في اتجاه توثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين الاقتصادات الناشئة الخمسة الرئيسة في العالم، الأمر الذي لن يعود بالفائدة على دول المجموعة فقط، وإنّما سيصب في مصلحة الاقتصاد العالميّ أيضا [34]،

(30) قاسمي عبد السميع، مصدر سبق ذكره، كذلك يُنظر: نبيل صافية، مجموعة (بريكس) دول نامية تصنع نظاما اقتصاديا جديدا، معهد أبرار المعاصر، 4 حزيران 2021، على الرابط الإلكتروني: https: / /tisri.org /ar /?id=6vyv3rm6

(31) ترتيب الدول اقتصاديا 2020 أقوى 100 اقتصاد في العالم، arageek، تمت زيارة الموقع في 14 أيلول 2021، على الرابط الإلكتروني: https://www.arageek.com/l/

(32) قاسمي عبد السميع، مصدر سبق ذكره.

(33) زينب مكي، دول مجموعة البريكس المحرك الجَدِيد للنمو العالميّ، صحيفة 14 تشرين أول، العدد (15144)، الأربعاء 20 نيسان 2011، محور اقتصاد دولي، اليمن، ص11.

(34) هيثم لي تشن، التعاون المتكافئ بين دول بريكس يصب في مصلحة الاقتصاد العالميّ، 2011، على الموقع الإلكتروني:

ومن بين تلك الخطوات مصادقة الدول أعضاء التكتل على اتفاقية تأسيس (بنك التنمية الجَدِيد) واتفاقية إنشاء صندوق احتياطيات نقدية للدول الأعضاء، يقوم إنشاء البنك على حل مشكلة نقص رؤوس الأموال في مشروعات التنمية بالدول النامية كما يزيد من وزن دول (BRICS) في المفاوضات الهادفة إلى إصلاح النِظام الماليّ الدوليّ ويؤمل أن يكون صندوق الاحتياطيات النقدية وسيلة (تأمين وأمان) للرد المُشترك على التحديات الماليّة ويدعم هذا الصندوق الاقتصاديات الناشئة على مواجهة التقلبات وعدم استقرار الأسواق[35]، وكان من المُقرّر أن يحمل البنك اسم (بنك التنمية لدول BRICS)، لكن الدول المشاركة قررت في وقت لاحق التخلي عن هذا الاسم حتى يتسنى لدول أخرى المشاركة في رأس ماله، واستبداله باسم (بنك التنمية الجَدِيد) في القمة السابعة للمجموعة التي ترأستها روسيا وعُقدت في مدينة (أوفا) الروسية بتاريخ 8- 10 تموز 2015، وافتتح البنك رسميا في مدينة (شنغهاي) الصينية في نفس العام لتكون مهمته الرئيسة تمويل مشاريع البُنى التحتية في بلدان التجمع والدول النامية، ويبلغ رأس مال البنك (100) مليار دولار أمريكي وسيكون رأس المال المدفوع (10) مليار دولار موزعة بالتساوي على أعضاء المجموعة مع إمكان زيادته بمقدار (40) مليار دولار إذا اقتضت الحاجة[36].

إلى جانب ذلك، أعلن البنك في 23 أيار 2018، عن عزمه إطلاق مكتب إقليمي في البرازيل على غرار المركز الإقليمي للبنك في إفريقيا الذي افتُتِح عام 2017، لتوفير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات والإمكانيات التشغيلية للبنك، ليساعد على تسهيل تحديد وإعداد المشاريع البنكية في البرازيل والتحضير لها بشكل أفضل[37]. كما صرح رئيس البنك (كيه في كاماث) بمقابلة لوكالة (شينخوا) أُجريت في آذار 2019: «بأن البنك سيصدر سندات في جنوب

http://arabic.news.cn/speak/2011-04/16/c_13831944.htm

(35) «بنك التنمية لمجموعة بريكس» يباشر عمله، موقع قناة RT بالعربية، 21- 7- 2015، على الرابط الإلكتروني: http://arabic.rt.com/news/789122

(36) كاظم الموسوي، قمة دول بريكس السادسة، صحيفة الوطن، 5 حزيران 2014، على الرابط الإلكتروني: http://alwatan.com/details/26769

(37) بنك التنمية الجَدِيد لدول «بريكس» يخطط لمكتب إقليمي في البرازيل العام الجاري، 23- 5- 2018، على الرابط الإلكتروني:
http: / /arabic.news.cn /2018-05 /23 /c_137199989.htm

أفريقيا وأوراقا تجارية بالدولار الأمريكي مقومة بالعملة المحلية، كما وافق البنك نهاية عام 2018، على (30) مشروعا بقيمة (8) مليار دولار، على أن يعتمد ما بين (20) و(25) مشروعا آخر يتضمن قروضا تتراوح قيمتها بين (7,5) و(8) مليارات دولار هذا العام»[38]، واستطرد قائلًا: «أنّ البنك سيصدر قروضا بنحو (40) مليار دولار بحلول نهاية عام 2021، بهدف تمويل مشاريع متعددة»[39]، وافتتح البنك لاحقا (المركز الإقليمي الأوربي الآسيوي) في روسيا الاتحاديّة وسيفتتح أيضا مكتبا إقليميا في الهند[40].

أمّا صندوق الاحتياطيات النقدية فيبلغ حجمه (100) مليار دولار، لمساعدة الدول الأعضاء في أوقات الطوارئ، يعمل على تحقيق عدة مهام منها، تجنيب الدول النامية ضغوط السيولة قصيرة الأمد وتعزيز شبكة الأمان الماليّة العالميّة، ومن الممكن أن يتطور صندوق (BRICS) لاحقا ليصبح موازيا لصندوق النقد الدوليّ إذ إنّ الهدف المعلن لإنشاء البنك هو استكمال الجهود الدوليّة المتعددة الأطراف والمؤسسات الماليّة الإقليميّة الرامية إلى دعم النمو والتنمية، غير أنّ الهدف الخفي في رأي الكثير من المراقبين الذي دفع دول التجمع إلى إنشاء (بنك التنمية الجَدِيد) كمؤسسة مالية بموازاة المؤسسات الاقتصادية الدوليّة مثل (صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ) لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها[41]، فضلًا عن فشل جهودها في تحقيق الإصلاحات الضرورية في لوائح صندوق النقد الدوليّ، فمنذ تأسيس الأخير عام 1944، وهو يعمل كأداة لترويج وتنفيذ برامج وسياسات البلدان الرأسمالية وإنّ القرارات الأساسية التي تتخذ في صندوق النقد الدوليّ تتم بطريقة التصويت المرجح، ويعني أن البلدان التي تمتلك حصصا أكثر في رأسمال الصندوق هي التي تقرر وأمّا بقية الدول الأعضاء وهي الأكثرية المطلقة فلا قيمة

(38) بنك بريكس يمنح قروضا بنحو 40 مليار دولار بحلول 2021، موقع قناة RT بالعربي، آذار 2019، على الموقع الإلكتروني: http://arabic.rt.com/business/1005684

(39) نقلا عن المصدر نفسه.

(40) تعليق: مواجهة «بريكس» للمشاكل والتحديات... حكمة ومرونة، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 10/ 09/ 2021، على الرابط الإلكتروني:http://arabic.people.com.cn/n3/2021/0910/c31660-9894921.html

(41) مجموعة «بريكس» تفتح بنك تنمية دولي مقره الصين، موقع المدى برس، 21- 7- 2015، على الرابط الإلكتروني: http://www.almadapress.com/ar

لأصواتها، أي إنّ الدول الخمس الأعضاء الدائمين في صندوق النقد الدوليّ، وهي كلّ من (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، اليابان، ألمانيا، إيطاليا) وهي التي تقرر سياسات صندوق النقد الدوليّ، وبذلك فإن هذه الطريقة تتناقض تناقضا صارخا مع مبدأ الديمقراطية الذي طالما طالبت بها الأنظمة الرأسمالية[42].

في المحصلة، نجد أنّ مخاض (BRICS) أفضى إلى توليد مُشترك مقرّه شنغهاي وهدفه: تمويل التوظيفات في البُنى التحتية، وتوفير احتياطي مالي قابل للاستخدام في حال مواجهة أحد هذه البلدان لصعوبات، وتمّ ضخّ مائة مليار دولار فيه[43]، وهي من أولى الخطوات الاقتصادية المهمة في قائمة مُقومات القوة الاقتصادية لإقليميّة (BRICS).

رابعا: المُقومات العسكرية

على الصعيد العسكري، تضمّن تقرير لوكالة سبوتنيك الروسية بخصوص تكتل (BRICS) صدر عام 2018، أنّ حجم الإنفاق العسكري لدول التكتل يشكّل (10.8٪) من حجم الإنفاق العسكري العالميّ ولاشك أن هذه النسبة ستثير ريبة الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لأن كل المُؤشرات تُشير إلى أن دول المجموعة لازالت تسعى لرفع سقف طموحاتها وحجم إنفاقها مجسدة ذلك في توسيع قاعدتها الصناعية العسكرية وتمويل البحوث التكنولوجية وتطوير القدرات العسكرية كما تجدر الإشارة هنا أنّ ثلاث دول من المجموعة وهي روسيا الاتحاديّة، الصين والهند تملك مجتمعة ما يُقارب (3060) رأسا نوويا، وعليه فقوة دول (BRICS) لا تقتصر على الجانب الديمغرافي والاقتصادي فحسب بل حتى قدراتها العسكرية تشكّل جزءا كبيرا من قوة المجموعة، بهدف

(42) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول بريكس: نشأته- اقتصادياته- أهدافه، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، ط (1)، 2014، ص262.

(43) مارتين بولارد، الصين: بين السلطة الإقليميّة والجبروت العالميّ، من كتاب: مجموعة مؤلفين، أوضاع العالم 2017: مَن يَحكم العالَم؟، إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروّة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2016، ص351.

توسيع القاعدة الصناعية العسكرية وتمويل البحوث والعصرنة[44]، إلا أنّ ذلك لا يمنع وجود تحديات تُعيق تقدّم التكتل وتوسع نفوذه في السياسة الدوليّة، وهو ما سنتناوله في الفقرة التالية.

الفقرة الثانية: تحديّات إقليمية (BRICS) في النظام الدوليّ

تواجه إقليميّة (BRICS) تحديات مختلفة، يُمكن أن تحدّ من قدرة هذهِ المجموعة على التطور والتقدم، أو ما يمكن أن نسمّيه تقويض استمرار المجموعة، وربما تستطيع (BRICS) التغلب عليها أو مجابهتها بنسب متفاوتة، ومن هذه التحديات:

أولاً: التحديّات الداخلية

تواجه دول التكتل جُملة من العوائق الداخلية التي يُمكن أن تُعطل تحقيق أهداف التكتل، وهي كالآتي:

1. التغييرات في البيئة السياسية للدول الأعضاء تعيق تطوير آلية (BRICS)، إذ يتأثر تقدم آليات التعاون المتعدد الأطراف بسهولة بالتغيرات في الإيكولوجيا السياسية للدول الأعضاء، وغالبا ما تقيد عوامل مثل الصراعات الحزبية، وتغييرات الأنظمة، وتعديلات السياسة التقدم السلس لآليات التعاون مُتعدد الأطراف[45].

2. غياب الهوية الموحدة، التي تكون نتاج إرث تأريخي وثقافي مُشترك، إلى جانب وجود تباين داخلي سياسي واقتصادي، يُصَعّبُ العمل المؤسساتي بين الدول الأعضاء. فهناك أنظمة سُلطوية وأخرى ديمقراطية وهذه تُحسب تعددية سياسية، واقتصاديات موجهة من طرف الدولة وأخرى تتيح الفرصة للقطاع الخاص، كما لاتزال دول التكتل مرتبطة بحركة التدفقات الماليّة وبالاقتصاديات القديمة[46].

(44) يونسي وليد، مصدر سبق ذكره، كذلك يُنظر: قاسمي عبد السميع، مصدر سبق ذكره.

(45) تعليق: مواجهة «بريكس» للمشاكل والتحديّات... حكمة ومرونة، مصدر سبق ذكره.

(46) Fourth BRICS Summit– Delhi Declaration, 29 May 2012, at: http://brics2016.gov.in/upload/files/document/57566ddcc42a94th.pdf

3. تعاني دول (BRICS) بالعموم من مشكلة الموارد المحدودة التي تواجه اقتصادياتهم، إذ تواجه الهند والصين نقصا في المياه والطاقة والتي تتزامن مع ثبات نمو إنتاج المحاصيل الزراعية وهو ما يُثير المخاوف من تفاقم الوضع الغذائي في الأعوام القادمة على الرغم من أن الدولتين لديهما نوعا ما اكتفاء ذاتي بالغذاء في الوقت الحاضر[47].

4. مازالت بعض السياسات التجارية غير منسقة بين دول المجموعة، فهناك سياسات إغراق متبعة منها إغراق السوق البرازيلية بالأحذية الصينية، وجنوب إفريقيا بالملابس الصينية، إذ واجهت صناعة النسيج ضربة كبيرة في جنوب إفريقيا بسبب المنتوجات الصينية، كما فرضت الهند رسوما على بعض السلع الصينية، وحصل خلاف بين بكين وموسكو حول تسعير النفط الروسي[48].

5. من المشاكل التي يواجهها التكتل أنّه تجمع أو تحالف يختلف بشكل كبير عن بقية التجمعات التي شهدتها الساحة الدوليّة، إذ لا يوجد رابط سياسي أو ثقافي واضح، كما لا يربطها رابط جغرافي أو إقليمي بل إنها تنتمي إلى أربع قارات مختلفة[49].

6. يُعد التكتل غير متوازن اقتصاديا، فالتباين واضح لصالح الصين سواء في الإنتاج أو التجارة الخارجية أو الاستثمار، بينما في الجانب السياسي فهو لصالح روسيا الاتحاديّة، لذلك يُصنف التكتل بجسد رأسه روسيا الاتحاديّة، وجسده الصين، والدول الأخرى الأطراف، وإن روسيا الاتحاديّة تحاول الهيمنة على التكتل وتوجيهه حسب مصالحها وتطلعاتها على الساحة الدوليّة[50].

(47) براهما تشيلاني،بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أيار 2012، ص3.

(48) أحمد ذياب، البريكس تكتل القوى الصاعدة، ملف الإهرامالستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجيّة، مؤسسة الإهرام، القاهرة ، أيار 2011، ص2.

(49) المصدر نفسه، ص3.

(50) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص248.

ثانيا: التحدّيات الخارجية

أمّا التحدّيات التي تقوض حركة تقدم وتطور إقليميّة (BRICS) من الخارج فتتمثل بشكل رئيسي في رفض الغرب والولايات المتحدة الأمريكيّة تبلور عمل هذا التكتل، كما هو موضّح بالآتي:

1. الجهود الغربية المتزايدة لتشويه سمعة التكتل وتفكيكها، منذ تأسيس (BRICS) وعلى مدار عشرين عاما، لم تتوقف الدوائر السياسية والأكاديمية ووسائل الإعلام الغربية عن تشويه سمعة دول (BRICS) والافتراء عليها. كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، إلى تفكيك دول التكتل، مركزين على الهند في محاولة تعزيز انفصالها عن إقليميّة (BRICS). وفي ظل استدراج الغرب للهند، ارتفعت أصوات في الأخيرة تنادي بالحاجة إلى الانفصال عن التكتل، والتأكيد على ضرورة العمل مع الغرب للدفاع عن نظام القيم الديمقراطي، والتحول إلى آلية الحوار الثلاثية (الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا) المكوّنة من الدول الديمقراطية، وتعزيز تحالف (الدول العشر الديمقراطية) لتشكيل تحالف أيديولوجي[51].

2. لن تسلم الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية موقعها المتقدم والمسيطر على النظام العالميّ بسهولة، لاسيما هيمنتها على النظام السياسي والاقتصادي والعسكري أو حتى تتخلى عنه. ولعل في ثنايا الأزمة السورية وتطوراتها وتداعياتها، كما في بعض دول آسيا الشرقية وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومواقف دول (BRICS) المناقضة وغير المنسجمة مع التوجهات الغربية والأمريكية، إرهاصات محاولة بناء نظام عالميّ جديد متعدد الأقطاب، يقوم على الاعتراف بدور هذهِ الدول ومشاركتها في رسم السياسات والتوجهات التي سيبنى عليها هذا النظام، وربما يقوم أيضا على إعادة الاحترام للقانون الدوليّ واحترام ميثاق الأمم المتحدة واحترام الشعوب وحقوقها[52].

(51) تعليق: مواجهة «بريكس» للمشاكل والتحديات... حكمة ومرونة، مصدر سبق ذكره.
(52) علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدوليّ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2018، ص42.

3. من المشاكل التي تواجهها (BRICS) ما إذا كانت الدول المعارضة المحتملة على استعداد أو حتى قادرة على تحويل قوتها الاقتصادية المدمجة إلى قوة جيوسياسية جماعية، وتفتقر (BRICS) إلى الموقف الإستراتيجيّ وعمق التحدي مع القيادة الأمريكية أو ترسيخ نظام عالميّ جَدِيد، وكذلك فإن بروكسل لا ترى (BRICS) قادرة على العمل معها في أيّ قضايا عالميّة رئيسية. على سبيل المثال لم تعمل (BRICS) كائتلاف في المفاوضات المناخية الرسمية بسبب مصالحها المتنوعة، ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يأخذ (BRICS) كمؤشر على توازن القوى المُتغير على الرغم من أن الاتحاد الأوربي لم ير أنه يستحق التفاوض مع (BRICS) كمنظمة[53].

تحتاج دول (BRICS) إلى تقديم نفسها ككتلة موحدة مترابطة الحلقات، مما يقتضي وجود هياكل ومؤسسات قادرة على الوصل والفصل في شؤون المجموعة، لتخرج بها دول (BRICS) من دائرة التأثر إلى دائرة التأثير لكي تحدث تهديدا ملموسا للقوى الأخرى، لأنها تمثل أكبر الاقتصادات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي نادي الأغنياء بالنسبة للاقتصادات الناشئة. وعلى الرغم من أنّها مجموعة لا تتمتع بالتماسك القانوني والتاريخي والجيوسياسي مثل الاتحاد الأوروبي إلا أنّها تمتلك من المؤشرات الاقتصادية ما يجعل لها دورا ومكانة في الاقتصاد العالميّ، وتتجسد تلك المؤشرات بالوزن الديمغرافي ومستوى تطور التنمية البشرية، وارتفاع نصيبها من الناتج المحلّي الإجمالي العالميّ، فضلاً عن امتلاكها علاقات تجارية متميزة مع أغلب دول العالم، كما عرفت هذه الدول زيادة مهمة على صعيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من الجدير بالذكر هنا، أنّ تكتّل (BRICS) الذي يُسمى بمشروع البحار الخمسة أيضا إذ يضم (البحر الأبيض، البحر الأسود، البحر الأحمر، الخليج العربي وبحر قزوين) ويجمع أربع قارات، وهناك دعوات لانضمام بلغاريا وهنغاريا ورومانيا له ليضم نهر الدانوب، من المحتمل أن يصبح تكتلاً له أذرع

(53) المصدر نفسه، ص116.

جيوبوليتيكية وجيوإستراتيجيّة[54]، وهذا يضعنا أمام حتمية تناول مستقبل إقليميّة (BRICS) في النظام الدوليّ القائم، والذي يطرح أربعة تصورات ممكنة، هي[55]:

1. الحفاظ على الوضع القائم لمناقشة أجندة عالميّة صاغتها دول أخرى وتحالفات فوق الوطنية.

2. زيادة قدرتها على التأثير في القضايا الدوليّة باستخدام أدوات التكامل السياسي مثل توسيع عضويتها وبناء تحالف سياسي.

3. زيادة النمو الاقتصادي والتجاري بين دول التكتل عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي وبناء اتحاد اقتصادي كامل، وبفضل قوتها الاقتصادية المتنامية سيكون هذا الاتحاد قادرا على إيجاد إجابات للتحديات التي تواجهها هذه الدول، إلى جانب تعزيز عمل البنك الجَدِيد للتنمية.

4. السعي ليس فقط للتكامل الاقتصادي ولكن أيضا السياسيّ والثقافيّ، فإن التكامل الاقتصادي إذا ما عُزز إلى حدٍّ كبير سيمكّن الأعضاء من تحقيق قدرة تنافسية عالية كافية لمعالجة المشاكل العالميّة التي تواجه البشرية جمعاء.

الخاتمة

في عالم ما بعد الحرب الباردة، تغيرت القضايا المتعلقة بالأمن الدوليّ واندرجت ضمن أجندة القضايا الأمنية العسكرية التقليدية أجندة جَدِيدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية وبيئية، ممّا حدا بالبيئة الدوليّة إلى إفراز مُعطيات جَدِيدة على مستويات منها؛ تزايد عدد الدول وتزايد قدراتها على التفاعل ممّا سيؤدي إلى نظام عالميّ أكثر تعقيدا لا يُشجع على أن تتركز الدولة بمفردها بسبب تراجع الدولة القومية مع انبثاق قضايا العولمة، والاعتمادية المتبادلة والتكتلات الاقتصادية التي جرتنا إلى القول إنّ اتجاه التكامل الدوليّ يواكب التغيرات الدوليّة في هذا المجال؛ ومهما يكن فإن الفضاء الدوليّ سيشهد في المستقبل المنظور هيمنة المصالح الاقتصادية والتجارية المُتعددة، بدلاً من المصالح الإستراتيجيّة العسكرية بين مختلف القوى الفاعلة في النِظام الدوليّ

(54) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النِظام الدوليّ، مكتبة السنهوري، بغداد، ط (1)، 2012، ص ص-152 153.

(55) علاء الدين محمد الجعبري، مصدر سبق ذكره، ص ص -122 123.

المُعاصر، إذ وجدت الإقليميّة الجَدِيدة في النِظام العالميّ المُعاصر أنظمة إقليميّة مُتعددة الأطراف كـ (BRICS) سادت بين دوله علاقات اقتصادية قائمة على الدولة القومية وقاعدة التجارة الحُرة مُتعددة الأطراف، وهذا التكتل هو أحد نماذج القوة الاقتصادية وتكتل سياسي عالميّ تجتمع فيه خمس قوى اقتصادية ذات نمو سريع من أربع قارات، استطاع بأدواته ومرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة أن يُشكل قوة دوليّة لا يُستهان بها، تتجه لأن تكون ذات وزن سياسي في كافة الهيئات الدوليّة وتقف بإمكانياتها المتوفرة ضد فكرة القطب الواحد في التحكم بالقضايا الدوليّة لتواجه بذلك التحديّات أو المعوقات التي تعرقل حركة تقدّمها ونفوذها في النظام الدوليّ، لأن البيئة الإقليميّة الجَدِيدة، التي شهدت بروز عدد من التحالفات الثنائية والمتعددة الأطراف، تُمثل دافعا قويا باتجاه توازن مُتعدد الأطراف خاصةً أنّ معظم الأطراف الفاعلة إقليميّا ودوليّا هي أعضاء في هذه التجمعات، الأمر الذي سيسمح بتقريب وجهات النظر بين هذه الأطراف، وترسيخ وجود توازن إقليميّ مُتعدد الأطراف، وبالتالي سيكون ذلك داعما لتهيئة نظام مُتعدد الأقطاب، وبهذا التكتل وغيره من الهياكل الجَدِيدة للقوة لابُدّ أن تتغير سياسات وتفاعلات النِظام الدوليّ، إذ ستُشكل هياكل جديدة للقوة وآليات بديلة عن القديمة وسياسات جديدة.

بالعودة للحديث عن إقليميّة (BRICS) محل الدراسة، توصلنا للاستنتاجات الآتية:

1. الخطوة الأكبر لإقليميّة (BRICS) ضمن خطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالميّ تمثلت في الاتفاق على إنشاء بنك للتنمية بهدف إنشاء هيئات تمويل عالميّة مبتكرة تخدم مجهودات تمويل التنمية في الاقتصاديات الصاعدة على النحو الذي يعكس أولويات المجموعة وإمكاناتها.
2. من أبرز أهداف التكتل هو الحصول على دور ريادي في إدارة الاقتصاد العالميّ إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق الماليّة الدوليّة الكبرى، والعمل على توحيد المواقف اتجاه القضايا الدوليّة.
3. أهم إنجازات التكتل هو اعتماد العملات المحلية للدول الأعضاء بدل الدولار الأمريكي، ورفع مستوى التبادل التجاريّ فيما بينهم ومع العالم الخارجي.

4. تحافظ إقليميّة (BRICS) على النمو الاقتصادي لدولها وصعودها السياسي وتنمية قدراتها على تطبيق الحوكمة والتنمية الاقتصادية، إلى جانب الالتزام بمبدأ التنمية المستدامة والحد من الفقر، وتعزيز مواقفها الدوليّة والتعاونية لإعادة تشكيل النظام الدوليّ التي تعد كل دولة من دول التكتل نفسها قطبا رئيسا فيه.

إنّ إقليميّة (BRICS) تكتل متنوع ومتعدد في مصادره الاقتصادية والثقافية والفكرية والاجتماعية والحضارية، وبارز سياسيا ومتمكّن عسكريا، يسعى إلى إعادة رسم خارطة النظام الدوليّ، وتقاسم إدارته عبر توزيع الأدوار بشكلٍ متساوٍ ونبذ الهيمنة الأمريكية التي لم تعد تقوى على مجابهة المشاكل الدوليّة منفردة.

المصادر

1. «بنك التنمية لمجموعة بريكس» يباشر عمله، موقع قناة RT بالعربية، 21- 7- 2015، على الرابط الإلكتروني:

http://arabic.rt.com/news/789122

2. Fourth BRICS Summit– Delhi Declaration, 29 May 2012, at:http://brics2016.gov.in/upload/files/document/57566ddcc42a-94th.pdf

3. أحمد ذياب، البريكس تكتل القوى الصاعدة، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجيّة، مؤسسة الأهرام الدوليّة، القاهرة، أيار 2011.

4. أحمد عبد العليم، عرض مُوجز لكتاب: (بريكس والتعايش... رؤية بديلة للنظام العالميّ، الصادر عن مؤسسة Routledgge، 2015)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 1 أكتوبر 2015، على الرابط الإلكتروني: /https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/599

5. أميرة أحمد حرزلي، قمة البريكس 2018 والتحديّات العالميّة الراهنة، المركز الديمقراطي العربي، 29 تموز 2018، على الرابط الإلكتروني: https://www.democraticac.de/?p=55450

6. براهما تشيلاني، بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أيار 2012.

7. بنك التنمية الجَدِيد لدول «بريكس» يخطط لمكتب إقليمي في البرازيل العام الجاري، 23- 5- 2018، على الرابط الإلكتروني: c_137199989.htm/23/05-http://arabic.news.cn/2018

8. بنك بريكس يمنح قروضا بنحو 40 مليار دولار بحلول 2021، موقع قناة RT بالعربي، آذار 2019، على الموقع الإلكتروني: http://arabic.rt.com/business/1005684

9. ترتيب الدول اقتصاديا 2020 أقوى 100 اقتصاد في العالم، arageek، تمت زيارة الموقع في 14 أيلول 2021، على الرابط الإلكتروني:
https://www.arageek.com/l

10. تعليق: مواجهة «بريكس» للمشاكل والتحديّات... حكمة ومرونة، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 10/ 09/ 2021، على الرابط الإلكتروني:
html.9894921-c31660/0910/2021/http://arabic.people.com.cn/n3

11. جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجَدِيد، مجلة السياسة الدوليّة، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، كانون الثاني 2012.

12. زينب مكي، دول مجموعة البريكس المحرك الجَدِيد للنمو العالميّ، صحيفة 14 تشرين أول، العدد (15144)، الأربعاء 20 نيسان 2011، محور اقتصاد دولي، اليمن.

13. سعد محيو، روسيا والربيع العربي: الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد (405)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2012.

14. صالح محمود القاسم، الديمقراطية والحَرب في الشرق الأوسط خلال الفترة -1945 1989، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، أبو ظبي، 1999.

15. عبد الخالق عبد الله كاظم، النِظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدوليّة، العدد (144)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجيّة، القاهرة، أيلول 1993.

16. عتاب منصور، قمة بريكس... البيان الختامي وبعض المداخلات، صحيفة قاسيون، العدد (993)، 23 تشرين الثاني 2020.

17. علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدوليّ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2018.

18. على دول «بريكس» اتخاذ خطوات ملموسة لمساعدة الشعب السوري، Human Rights Watch، 26 آذار 2013، على الرابط الإلكتروني:
249158/26/03/https://www.hrw.org/ar/news/2013

19. علي مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، ورقة بحثية، النافذة الأكاديمية، 2017، على الرابط الإلكتروني:
http://www.academia.edu/34603635

20. قاسمي عبد السميع، مجموعة البريكس: القوة الصاعدة في العلاقات الدوليّة، تقارير نون بوست، 21/ 03/ 2018، على الرابط الإلكتروني:
https://www.noonpost.com/content/22569

21. كاظم الموسوي، قمة دول بريكس السادسة، صحيفة الوطن، 5 حزيران 2014، على الرابط الإلكتروني: http://alwatan.com/details/26769

22. مارتين بولارد، الصين: بين السلطة الإقليميّة والجبروت العالميّ، من كتاب: مجموعة مؤلفين، أوضاع العالم 2017: مَن يَحكم العالَم؟، إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروّة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2016.

23. ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول بريكس: نشأته- اقتصادياته- أهدافه، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، ط (1)، 2014.

24. مجموعة «بريكس» تفتح بنك تنمية دولي مقره الصين، موقع المدى برس، 21- 7- 2015، على الرابط الإلكتروني:
http://www.almadapress.com/ar

25. مجموعة «بريكس» للدول الناشئة مستعدة لتأسيس مصرفها الدوليّ الخاص، France 24، 09/ 07/ 2014، على الرابط الإلكتروني:
https://www.france24.com/ar/20140709-

26. مجموعة بريكس، موسوعة الجزيرة، 30 أذار 2012، على الرابط الإلكتروني:
http://www.aljazeera.nrt/encyclopedia/organizationsandstructur
/30/3/es/2012

27. محمد أبو المجد، قمة بريكس 2016.. الشرق يتكتل بالاقتصاد لمواجهة هيمنة الغرب، الصين بالعربي، 18 تشرين الأول 2016، على الرابط الإلكتروني: http://chinabelaraby.com/

28. محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط(1)، 2011.

29. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط (2)، 1979.

30. محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدوليّ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.

31. نبيل صافية، مجموعة (بريكس) دول نامية تصنع نظاما اقتصاديا جديدا، معهد أبرار المعاصر، 4 حزيران 2021، على الرابط الإلكتروني: https://tisri.org/ar/?id=6vyv3rm6

32. النص الكامل لإعلان موسكو لقمة بريكس، CN، 18/ 11/ 2020، على الرابط الإلكتروني: http://arabic.news.cn/202018/11-/c_139526406.htm

33. هيثم لي تشن، التعاون المتكافئ بين دول بريكس يصب في مصلحة الاقتصاد العالميّ، 2011، على الموقع الإلكتروني: http://arabic.news.cn/speak/201116/04-/c_13831944.htm

34. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النِظام الدوليّ، مكتبة السنهوري، بغداد، ط (1)، 2012.

35. وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجَدِيدة: تحولات موازين القوى في النِظام الدوليّ، مجلة السياسة الدوليّة، العدد (187)، القاهرة، كانون الثاني 2012.

36. يونسي وليد، دور القوة الصاعدة (BRICS) وتأثيرها في النسق الدوليّ، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي، 28 كانون الثاني 2017، على الرابط الإلكتروني:
https://www.democraticac.de/?p=43001